

ينص نظام المراقبات الشرعية السعودي لعام ١٤٣٥هـ في مادته التاسعة والأربعين على ضرورة حضور الخصوم بأنفسهم في جلسات المحاكمة، مما يشير بوضوح إلى أهمية تمعهم بأهلية الخصومة القضائية (أهلية الوجوب). وتنص المادة على أن حضور الخصم يكون شخصياً أو بواسطة نائب، وفي حال كان النائب وكيلًا، يجب أن يكون مؤهلاً قانونياً للتوكيل وفقاً للنظام.